مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٢)، العدد (٣)، ص ص ١٤٨٣-١٥٢٤، (رجب ١٤٤٠هـ/ مارس ٢٠١٩)

الافتقار إلى الدليل وأثره في الأحكام النحوية عند ابن مالك

د. سعد بن عبدالله المحمود
أستاذ النحو المساعد، كلية التربية بالزلفي، جامعة المجمعة

ملخص البحث. يعد الافتقار إلى الدليل واحدًا من أدلة الأحكام النحوية، وهو وإن لم يكن من أدلة النحو الغالبة فإن له أثرًا في بناء القاعدة النحوية أو تقرير أحكامها، وقد ظهرت ملامح من أثر هذا الدليل في تضعيف بعض الآراء النحوية أو ردّها؛ لذا حاول البحث الوقوف على أثر هذا الدليل في ميدان الدرس النحوي من خلال تتبع ذلك الأثر عند عالم نحوي كان له أثر في ميدان الدرس النحوي بمختلف جوانبه النظرية والتطبيقية، فاهتم البحث بدراسة أثر هذا الدليل في بناء القاعدة النحوية عند ابن مالك، من خلال مراجعة بعض الأحكام أو المسائل التي وقف ابن مالك عندها مناقشًا لأصحابها ومفندًا رأيهم فيها؛ وكان تركيز البحث على أثر الافتقار إلى الدليل في حكم ابن مالك وتوجيهه لتلك المسائل، ولآراء أصحابها.

مقدمة

اعتمد النحاة في بناء القواعد النحوية على أدلة كلية، كان لها الأثر في بناء تلك القواعد وتقريرها، أدلة اتفقوا عليها إجمالاً فجعلوها منطلقًا لبناء الأحكام النحوية، فكان السماع هو الدليل الأظهر من أدلة النحو، ليأتي بعده القياس دليلاً في تقرير تلك القواعد وبنائها. ثم اختلف ترتيب أصحاب أصول النحو لأدلته الأخرى كالإجماع، واستصحاب الحال[(١)].

ويعد الافتقار إلى الدليل أو عدم الدليل واحدًا من أدلة الأحكام النحوية، وهو وإن اختلف عن الأدلة الأخرى في أنه دليل نفي لا دليل إثبات فهو دليلٌ لا يرقى إلى درجتها، لكن كان – ولا شك - له أثر في الدرس النحوي، أثر تمثل في ردِّ بعض الأحكام النحوية، أو تضعيفها وترجيح غيرها عليها.

وبهدف تقرير مناهج النحاة في أصول النحو وأدلته، وأثر تلك الأدلة في القاعدة النحوية بناءً أو تقريرًا؛ رأيت أن يكون هذا البحث في أثر الافتقار إلى الدليل في القاعدة النحوية، ورأيت حصره بعالم نحوي له أثر في ميدان الدرس النحوي، هو ابن مالك جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، صاحب الكافية والخلاصة وغيرهما من المؤلفات الأخرى، المتوفى سنة ٦٧٢هـ؛ وما ذاك إلا لفضل هذا العالم الظاهر على الدرس النحوي في مختلف مجالاته وأبوابه، المتمثل في التجديد والاستقلال في بعض جوانب هذا العلم، إضافة إلى ما تميز به عن غيره من النحاة من كثرة الشواهد النحوية، شواهد لم تكن في مؤلفات سابقيه من النحاة، أوردتها حافظة متميزة لعالم حافظ.

---

(١) ينظر: السيوطي: جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمود فجال (ط١، دار القلم/ دمشق، ١٤٠٩ – ١٩٨٩) ٢٦

ولم أجد -فيما وقفت عليه – من وقف عند هذه المسألة من النحاة أو فصَّل القول فيها تفصيلاً يوصل إلى حكم قاطع في مكانة هذا الدليل النحوي بين أدلة الأحكام عند ابن مالك.

وقد جعلت البحث في مبحثين تسبقهما مقدمة، وتتلوهما خاتمة، أما المقدمة فبينت فيها أهمية الموضوع، وهدف الدراسة، والدافع إلى اختيار الموضوع، والخطة العامة للبحث.

جاء بعدها المبحث الأول، وفيه عرضت بحديث موجز إلى أدلة الأحكام النحوية عند ابن مالك. أنواعها وترتيبها في الاستدلال عنده. وفيه أيضًا تحدثت عن الافتقار إلى الدليل، مفهومه ومكانته في الاستدلال النحوي.

أما المبحث الثاني، فهو أثر الافتقار إلى الدليل في الأحكام النحوية عند ابن مالك، وجعلته لمسائل نحوية كان للافتقار إلى الدليل فيها أثر في تقرير القاعدة عند ابن مالك، وعرضت المسائل مرتبة ترتيب ابن مالك لألفيته، وفي كل مسألة وقفت على ما تحتاج إليه الدراسة من عرض لأقوال مشاهير النحاة أو جمهورهم فيها، ثم أوردت ما قاله ابن مالك فيها، لأعقب عليه بعدها بما ظهر لي.

ثم ختمت البحث بخاتمة ضمنتها – بإيجاز – أهم نتائج هذه الدراسة، وأتبعتها بقائمة لمصادر البحث ومراجعه.

هذا. ولما كان الغرض من هذه الدراسة إظهار أثر هذا الدليل في المسائل النحوية عند ابن مالك، اكتفيت منها بعرض عدد من تلك المسائل من غير استقصاء، فعرضت المسائل المختارة مرتبة على ترتيب الألفية، وقدمت لكل مسألة بما ظهرت الحاجة بتقديمه من تفصيل في المسألة، أو بيان للخلاف فيها، أو عرض لها، ثم أوردت رأي ابن مالك وموقفه من المسألة، وإن كان لي من تعليق أو تعقيب أثبته فيها.

والله أسأل أن تسهم في رسم صورة لمنهج هذا العالم النحوي في جانب من جوانب الأصول النحوية.

المبحث الأول: الأدلة النحوية عند ابن مالك:

يعدُّ ابن مالك واحدًا من النحاة الذين كان لهم أثر ظاهر في ميدان الدرس النحوي، أثر ظهرت معالمه في مختلف جوانب هذا العلم، في الأصول، وفي القواعد، وفي المصطلحات، وفي الأمثلة والشواهد، وكان له في التأليف النحوي أثرٌ باقٍ.

واعتمد ابن مالك في بنائه لقواعد النحو وتقريره لها على جملة من الأدلة، وافق النحاةَ في بعضها، وخالفهم أو زاد عليهم في بعضها الآخر، فكان للنحاة وقفات مع منهجه في أدلة النحو، وتعقيبات على بعض آرائه في الأصول النحوية(٢).

ويعدُّ السماع أهم أدلة النحو عند ابن مالك، فهو عنده أقوى الأدلة وأرجاها، والمصدر الأول والأظهر لبناء القواعد وتقرير الأحكام، ويتمثل السماع بجميع ما سمع في عصر الاحتجاج، فالقرآن الكريم هو المصدر الأول للسماع، وما نقل عن العرب من شعر أو نثر، ولابن مالك شواهد لم يسبق إليها أثارت عددًا من التساؤلات عند بعض النحاة(٣)، وله رأي في الضرورة الشعرية خالف فيه جمهور النحاة(٤).

---

(٢) ينظر: تعقيبات أبي حيان عليه في الاستشهاد بالحديث النبوي، الأندلسي: أبو حيان، التذييل والتكميل، تحقيق حسن هنداوي(ط١، دار كنوز أشبيليا/ الرياض، ١٤٣٠ – ٢٠١٠) ، ٥: ١١٠. ٩: ١١٨ . ٢٧٤. ٣٤١، ١٠: ٥٤. ١١: ٣٢٣

(٣) ينظر: الأندلسي: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، تحقيق عادل عبدالموجود وآخرون (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢٢ – ٢٠٠١) ٢: ٩٢.

(٤) ينظر: ابن مالك: محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم هريدي(ط٣، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٣٤– ٢٠١٣) ١: ٢٩٩.

ومن أدلة السماع التي اعتمد عليها ابن مالك في القواعد النحوية الحديث النبوي الشريف فهو المصدر الثالث الذي تبنى عليه القواعد، وتقرر به الأحكام، ويستشهد به في المسائل، وربما لم يكن للقاعدة شاهد إلا الحديث النبوي، فيقرر به القاعدة ويعتمده شاهدًا ودليلاً لها(٥). وفي اعتماده هذا المصدر مخالفة أوجبت – عند بعض النحاة – الاستدراك والتعقيب عليه فيها(٦).

ويأتي القياس تاليًا للسماع في بناء القواعد وتقريرها، فاستعان به ابن مالك في تقرير بعض المسائل التي لا شاهد لها مسموع. وكثيرة هي المسائل التي قرر ابن مالك حكمها من خلال القياس. ورتبة القياس عند تالية لرتبة السماع فإذا وجد المسموع وأمكن القياس، فالقياس دليل إضافي يزيد الحكم قوة، وإن لم يوجد سماع كان القياس أصلًا في تقرير القاعدة أو الحكم النحوي، على ما قرره ابن مالك في مسائله، جاء في شرح الكافية: "ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف وإن لم أجد له شاهدًا، والحجة في جوازه القياس"(٧).

هذان الدليلان هما الأصلان اللذان لا خلاف بين علماء النحو وأصوله فيهما، وهناك أصول نحوية أخرى اعتمدها ابن مالك في تقرير الأحكام والقواعد

---

(٥) جاء في شرح الكافية الشافية في باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر: "وأما (غدا) و (راح) فإنهما ملحقان عند بعضهم، بها أيضًا. إلا أني لم أجد لذلك شاهدًا من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحًا. ويمكن أن يستدل على ذلك بقوله عليه السلام: "لرزقكم كما تُرزق الطير: تغدو خماصًا وتروح بطانا". ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ١: ٣٩٢. وينظر: الأندلسي: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٣٤١.

(٦) ينظر: تعقيبات أبي حيان عليه في الاستشهاد بالحديث النبوي، الأندلسي: التذييل والتكميل، ٥: ١١٠. ٩: ١١٨ . ٢٧٤. ٣٤١، ١٠: ٥٤. ١١: ٣٢٣

(٧) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٤٨. وينظر: ابن مالك: محمد بن عبدالله، شرح التسهيل، تحقيق عبدالرحمن السيد وصاحبه (ط١، دار هجر للطباعة والنشر/ مصر، ١٤١٠ – ١٩٩٠) ٣: ٢٨٤

النحوية، وإن كانت لا ترقى إلى درجة السماع أو القياس، كالإجماع[٨]، واستصحاب الأصل[٩]، وعدم النظير[١٠]، وغيرها من أصول التنظير النحوي الأخرى.

وكان مما اعتمد عليه ابن مالك في بناء أو تقرير القواعد والأحكام النحوية، الافتقار إلى الدليل، فإذا كان الدليل لازمًا في بناء القاعدة عنده، فإنَّ عَدم الدليل يكون سببًا في إضعاف الحكم النحوي أو ردِّه.

وكان الأنباري قد أشار إلى مسألة عدم الدليل وأثرها في الأحكام النحوية، جاء في لمع الأدلة: "اعلم أن هذا مما يكون فيما إذا ثبت لم يخفَ دليله، فيستدل بعدم الدليل على نفيه"[١١]. فجعل الأنباري الدليل لازمًا في إثبات الرأي أو نفيه، فكما يلزم الدليل في الإثبات كذلك يلزم في النفي، وإن لم يذكر النافي دليلاً ففي هذا إضعاف لرأيه وقوله.

وكان للسيوطي وقفة مع هذا الدليل، أورد فيها ما أورده الأنباري فردد كلام الأنباري وتابعه بشأن هذا الدليل، ولم يجعله من الأدلة الغالبة في النحو[١٢].

وعلى هذا فعدم الدليل واحد من الأدلة النحوية التي يعتمد عليه في بناء الحكم النحوي أو تقريره، وكان ابن مالك قد وظَّف هذا الدليل فاستعان به ردًّا أو تضعيفًا في مسائل كثيرة لم يرد لها دليل أو شاهد.

---

(٨) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٤٨. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣٧٣

(٩) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٢٨ – ٣٩٣

(١٠) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٣: ١٣٥٨ – ١٣٦٥ – ١٣٦٦. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ١٣ – ٢٨٣ – ٣٥٢ – ٣٩٧ ، ٢: ٦١ – ٢٤٠ – ٢٧٧، ٣: ٢٨٥... وغيرها.

(١١) الأنباري: لمع الأدلة، ١٤٢

(١٢) ينظر: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ٣٦٥.

المبحث الثاني: أثر الافتقار إلى الدليل في الأحكام النحوية عند ابن مالك

وإذا تقرر أن عدم الدليل واحد من أدلة الأحكام التي اعتمد عليها ابن مالك في بناء أو تقرير القاعدة النحوية، وأن مكانه لا يرقى إلى درجة السماع والقياس، إذا تقرر ذلك فإن من تمام البحث الإشارة إلى نماذج من هذا الدليل وأثره عند ابن مالك، فقد استعان به في مسائل نحوية متعددة ردّ فيها بعض الآراء النحوية، أو ضعّف فيها رأيًا قيل في مسألة، وكان هذا الدليل سببًا في الترجيح لبعض المسائل، وإليك نماذج من ذلك:

- العلم

• أصل لفظ الجلالة

وقف النحاة كثيرًا عند أصل لفظ الجلالة، وعند الألف واللام فيه، هل هما من أصل اللفظ، أو هما حرفان لازمان، وذكر سيبويه أن أصل لفظ الجلالة هو (إله)، ثم حذفت الهمزة وجيء بالألف واللام فصار(الله)، جاء في الكتاب: "وكأن الاسم – والله أعلم – إله، فلما أُدخل الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفًا منها"[١٣]. هذا هو المشهور من مذهبه، ومذهب جمهور النحاة[١٤].

وكان لأبي عثمان المازني مذهب خالف فيه سيبويه وجمهور النحاة في أصل هذا اللفظ، فذهب إلى أنّ "قولنا: الله، إنما هو اسم هكذا موضوع لله عز وجل، وليس أصله (إله) ولا (ولاه) ولا (لاه)"[١٥].

---

(١٣) سيبويه: عمرو بن بحر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون (ط١، دار الجيل/ بيروت) ٢: ١٩٥

(١٤) ينظر: الزجاجي: عبدالرحمن بن إسحاق، اشتقاق أسماء الله، تحقيق عبدالحسين المبارك (ط١، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤٠٦ – ١٩٨٦) ٢٣. وينظر: ابن سيده: علي بن إسماعيل، المخصص(دار الكتاب الإسلامي/ القاهرة) ١٧: ١٣٥.

(١٥) الزجاجي: اشتقاق أسماء الله، ٢٨.

وكان لابن مالك وقفة مع اسم الله تعالى في حديثه عن العلم، وافق فيها في الرأي أبا عثمان المازني، وخالف سيبويه والجمهور فيما ذهبوا إليه في أصل هذا اللفظ، فقال: "ومن الأعلام التي قارن وضعها وجود الألف واللام: الله تعالى المنفرد به، وليس أصله الإله كما زعم الأكثرون، بل هو علم دال على الإله الحق دلالة جامعة لمعنى الأسماء الحسنى كلها ما عُلم منها وما لم يُعلم، ولذلك يقال: كل اسم سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله، ولا ينعكس"(١٦).

وبعد أن قرر هذا الحكم رد على مخالفيه ممن ذهب إلى أن أصل الاسم هو (الإله) معتمدًا على انتفاء الدليل فيما ذهبوا إليه ومعتبرًا ذلك أقوى رد عليهم، فقال: "ولو لم يُردَّ على من زعم أن أصل (الله) الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا؛ لأن (الله) و(الإله) مختلفان في اللفظ والمعنى، أما في اللفظ، فلأن أحدهما في الظاهر الذي لا عدول عنه دون دليل مُعتل العين، والثاني مهموز الفاء صحيح العين، فهما من مادتين"(١٧).

فابن مالك يرى أن لفظ الجلالة علم دال على الإله الحق، وليس أصله (إله) كما ذهب سيبويه وغيره، ولم يكتف بذلك، بل أظهر جانبًا من ملامح شخصيته النحوية الناقدة فقرر هذا الحكم النحوي ورد على المخالف له بجملة من الردود، أحدها: حاجة المخالف إلى دليل يثبت مذهبه، ولا دليل عنده لا من سماع يستشهد به، ولا من قياس، إذ أيّد الرد ببيان الفرق الصرفي بين هاتين الكلمتين، بما يدل على فرق معناهما.

---

(١٦) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ١٧٧

(١٧) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ١٧٧

ويظهر – والله أعلم – أن ما اختاره ابن مالك في هذه المسألة هو الصواب، لما ذكره من أدلة تؤيد مذهبه، وأظهرها في رأيي اختلاف دلالة اللفظين، ثم إن ما ذهب إليه جمهور النحاة من القول بأن أصل اللفظ إنما هو (إله) قد اضطرهم إلى محاولة التأويل والتقدير لربط دلالة اللفظين ببعضهما، وكان يكفي من ذلك أن يقال إن لفظ الجلالة، وضع للدلالة عليه سبحانه دون سواه.

– الاسم الموصول

• (مَنْ) للعاقل

تأتي (مَنْ) في اللغة العربية لمعان أربعة، فتكون شرطية، نحو: مَن يكرمْني أكرمه. وتكون استفهامية، فتقول: مَن جاءك؟ وتكون نكرة بمعنى إنسان أو ناس، نحو قولك: مررت بمَن مُعجِبٍ لك. وتكون اسمًا موصولًا، نحو جاءني مَن أكرمته[١٨].

و(مَن) الموصولة هذه اسم موصول مشترك ينوب في معناه عن معاني الأسماء الموصولة الخاصة كلها. وكان سيبويه وقف في كتابه على (مَنْ) الموصولة، فقال: "هذا باب ما يكون فيه الاسم بمنزلة (الذي) في المعرفة إذا بني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة (رجل). وذلك قولك: هذا مَنْ أعرف منطلقًا، وهذا من لا أعرف منطلقًا، أي: هذا الذي قد علمت أني لا أعرفه منطلقًا"[١٩].

---

(١٨) ينظر: ابن الشجري: علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي(ط٢، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤٣٥ – ٢٠١٤) ٣: ٦٢. زاد الكسائي في معاني (مَن) معنى خامسًا ذكره ابن الشجري، وهو أنها تكون صلة يعني زائدة.

(١٩) سيبويه: الكتاب، ٢: ١٠٥، وينظر: ٣: ٦٩

والمشهور عند جماهير النحاة من البصرة والكوفة في (مَنْ) الموصولة هذه أنها مختصة بالعاقل، بخلاف (ما) الموصولة فإنها تكون لغير العاقل[٢٠]، جاء في معاني القرآن: "فـ﴿مَنْ﴾ في موضع نصب، يقول: جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء. وقد جاء أنهم الوحوش والبهائم، و(مَن) لا يفرد بها البهائم ولا ما سوى الناس"[٢١].

وجاء في المقتضب: "فأما (مَنْ) فإنه لا يعنى بها في خبرٍ، ولا استفهام، ولا جزاءٍ إلا من يعقل. لا تقول في جواب مَن عندك؟ : فرسٌ ولا متاع، إنما تقول: زيدٌ أو هند. قال الله عزّ وجل: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّه﴾"[٢٢][الكهف: آية ١١٠]. وجاء في أصول ابن السراج: "(مَن) للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، ويكون بمنزلة (الذي) للأناسي"[٢٣].

وقد وافق ابن مالك جماهير النحاة في دلالة (مَن) على العاقل أو المنزَّل منزلته، جاء في شرح التسهيل: "ولا تقع على غير من يعقل إلا مُنَزَّلا منزلتَه، أو مُجامِعا له بشُمُولٍ أو اقترانٍ خلافا لقطرب"[٢٤].

وكعادته في عرضه لكثير من المسائل الخلافية لم يقف ابن مالك على مخالفة قطرب، بل عرض رأي قطرب في هذه المسألة في الشرح، وعرض دليله فيها، ثم بين موقفه مما استدل به، وحكمه في رأيه ، جاء في شرح التسهيل: "وزعم محمد بن المستنير

---

(٢٠) ينظر: المبرد: المقتضب، ١: ٤٨

(٢١) الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار(ط٣، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ١٤٢٣- ٢٠٠٢) ٢: ٨٦

(٢٢) المبرد: المقتضب، ٢: ٢٩٦

(٢٣) ابن السراج: الأصول في النحو، ٣: ١٧٤.

(٢٤) ابن مالك: محمد بن عبدالله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات(دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧- ١٩٦٧) ٣٦.

الملقب قطربًا أن (مَن) تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر: آية ٢٠]، وهذا القول غير مرضي؛ إذ لا دليل عليه، ولا محوج إليه"[٢٥].

ولعل ما حمل قطرب على هذا القول هو تفسير بعضهم الآية السابقة بأن المراد بها الوحوش، وغفل – رحمه الله – عما نص عليه بعض المفسرين من دخول المماليك في الوحوش كما نص على ذلك الفراء[٢٦]؛ ولعل هذا ما جعل ابن مالك يحكم على هذا القول بأنه غير مرضي، حين غلب فيه قطرب غير العاقل على العاقل، على خلاف سنن العرب في تغليب العاقل على غير العاقل.

– المبتدأ والخبر

• الخبر الجامد لا يتحمل ضمير المبتدأ

يقرر نحاة البصرة أن الخبر الجامد إذا كان مؤولاً بمشتق فإن فيه ضميرًا يعود على المبتدأ، وإن كان جمود الخبر محضًا فإنه لا يحتمل ضميرًا. وذهب الكسائي وغيره من الكوفيين إلى أن الجامد وإن لم يكن مؤولاً بمشتق فإنه يتحمل الضمير، جاء في الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا يتضمن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيد أخوك وعمرو غلامك. وإليه ذهب علي بن عيسى الرماني من البصريين"[٢٧].

---

(٢٥) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٢١٦

(٢٦) ينظر: الفراء: معاني القرآن، ٢: ٨٦.

(٢٧) الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد(المكتبة التجارية الكبرى/ مصر) ١: ٥٥ . وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣٠٧، وينظر: الأندلسي: التذييل والتكميل، ٤: ١٤. وينظر: الشاطبي: إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين(ط١، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٢٨ – ٢٠٠٧) ١: ٦٤٥

ووقف ابن مالك على هذه المسألة، فتابع البصريين فيما ذهبوا إليه من عدم تحمل الخبر الجامد المحض ضميرًا يعود على المبتدأ، بعد عرض رأي الكسائي فيها، جاء في التسهيل: "ولا يتحمل غير المشتق ضميرًا ما لم يؤول بمشتق، خلافًا للكسائي، ويتحمله المشتق خبرًا أو نعتًا أو حالاً، ما لم يرفع ظاهرًا لفظًا أو محلاً"(٢٨). وفي شرح التسهيل: "وقد حكم الكسائي وحْدَهُ بذلك للجامد المحض، كقولك: هذا زيدٌ، وزيدٌ أنت"(٢٩).

ولم يقف ابن مالك عند ذلك، بل عقب على رأي الكسائي هذا محاولاً الاعتذار له عن أن ينحو هذا المنحى في هذا الباب، فقال: "وهذا القول وإن كان مشهورًا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي استبعاد في إطلاقه، إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل، والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور، وأمكن أن يقال معذور، وإلا فضعف رأيه في ذلك بين، واجتنابه متعين"(٣٠).

وجميل هذا الاعتذار من ابن مالك للكسائي في هذه المسألة، حين وجه قوله بما يتوافق والقاعدة النحوية الصحيحة، وحفظ لهذا العالم النحوي مكانته في العلم، مع تأكيده على ضعف القول باحتمال الاسم الجامد المحض للضمير، معللاً ذلك الضعف بافتقاره إلى دليل يعضده، ولا دليل من كلام العرب يعضد ذلك ويبينه.

---

(٢٨) ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٤٨.

(٢٩) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣٠٧

(٣٠) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣٠٧.

وفي التذييل والتكميل وافق أبو حيان ابن مالك في رأيه وفي رده قول الكسائي فقال: "ومن الأقوال ما هو ضعيف جدًا كهذا القول، وكم للكوفيين من قول ضعيف ودعاوى لا يقوم على شيء منها دليل"(٣١).

وأورد السيوطي في الهمع تعقيب ابن مالك على الكسائي، فقال: "وزعم الكسائي أَنه يتحمله، ونسبه صاحب البسيط، وغيره، إلى الكُوفِيّين، والرماني. قال ابن مالك وغيره وهو دعوى لا دليل عليها".

وفي متابعة أبي حيان الأندلسي، وجلال الدين السيوطي لابن مالك في هذه المسألة واعتمادهما ما اعتمده في ردِّه على الكسائي دليلٌ على مكانة ابن مالك النحوية، وعلى دقته العلمية، وقدرته في ميدان استحضار الدليل والتنظير النحوي.

- **الإخبار بجملة قسمية**

يكون الخبر جملة كما يكون مفردًا، وجملة الخبر قد تكون اسمية، نحو: محمد أخوه كريم، وقد تكون جملة فعلية، نحو: محمد يكرم ضيفه.

ويكاد يجمع النحاة على شروط ثلاثة يجب أن تكون في جملة الخبر، أولها: أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ. والثاني: ألا تكون جملة الخبر نداء. والثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدرة بواحد من الأحرف الثلاثة: لكن، وبل، وحتى(٣٢).

هذه هي اشتراطات جمهور النحاة، ولبعض النحاة اشتراطات خاصة في جملة الخبر، كثعلب الذي منع الإخبار بجملة قسمية؛ "لأن نحو: لأفعلنَّ، لا محل له، فإذا بُني على مبتدأ فقيل: زيد ليفعلنَّ، صار له موضع، وليس بشيء"(٣٣).

---

(٣١) الأندلسي: التذييل والتكميل، ٤: ١٤

(٣٢) ينظر: المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت/ عالم الكتب، ١٤٣١-٢٠١٠) ٢: ٢٩٥. وينظر: الصيمري: عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق فنحي أحمد مصطفى (ط١، دار الفكر/ دمشق، ١٤٠٢ – ١٩٨٢) ١: ١٠٠.

وكالأنباري الذي منع الإخبار بالجملة الطلبية ؛ لكون جملة الخبر عنده لا بد أن تحتمل الصدق أو الكذب ، ولا تحتمل الطلبية ذلك(٣٤).

ووقف ابن مالك على هذه المسألة في شرح التسهيل ، فبين أن جملة الخبر تكون اسمية ، وتكون فعلية ، وبين ما يندرج تحت هذين القسمين من جمل ، وأيَّد رأي الجمهور فيما ذهبوا إليه من جواز الإخبار بالجملة الطلبية أو الجملة القسمية ، جاء في التسهيل : "والجملة : اسمية وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية خلافًا لابن الأنباري وبعض الكوفيين ، ولا قسمية ، خلافًا لثعلب"(٣٥).

ثم كان لابن مالك وقفة على ما ورد عن ثعلب من منع الإخبار بالجملة القسمية في شرحه للتسهيل ، بعد أن بيَّن رأيه فيه ، وأوضح العلة في اختياره في المسألة ، فقال : "وروي عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية ، وهو أيضًا منع ضعيف إذ لا دليل عليه ، مع ورود الاستعمال بخلافه"(٣٦).

فابن مالك بعد أن اختار مذهب جواز الإخبار بالجملة القسمية ، شرع يفند رأي المخالف في هذه المسألة ، عادًّا ما رأى ثعلب فيها ضعيفًا ؛ لحاجته إلى الدليل ، ومخالفته المسموع ، قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيا حَسَنَةً﴾ [النحل : آية ٤١].

وأيَّد أبو حيان في التذييل رأي ابن مالك وردَّ على ثعلب بالسماع ، ليدلَّ بذلك ضمنًا على تلك المقدرة الاستدلالية لابن مالك في مسائل النحو ، جاء في التذييل

---

(٣٣) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك وصاحبه (ط١، دار الفكر/ دمشق، ١٩٨٥) ٥٣٠

(٣٤) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣١٠. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٥٣٠

(٣٥) ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٤٨. وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣١٠

(٣٦) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣١٠

والتكميل: "روي عن ثعلب أنه منع الإخبار عن المبتدأ بالجملة القسمية، وهو محجوج بالسماع، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾"[٣٧][العنكبوت: آية ٦٩].

• **العامل في الظرف الواقع خبرًا**

يكون خبر المبتدأ مفردًا، ويكون جملة، ويكون شبه جملة؛ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا. وكان ابن مالك قد تكلم في التسهيل[٣٨] وفي شرحه للتسهيل عن أنواع الخبر[٣٩]. وكان مما وقف عليه في هذا الباب الخلاف في عامل الظرف إن كان خبرًا، فعدد آراء النحاة في ناصب ذلك الظرف، مناقشًا لتلك الآراء ومعقبًا عليها، ومتابعًا للأخفش فيما ذهب إليه، جاء في التسهيل: "ويغني عن الخبر باطرادٍ، ظرف، أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم فاعل كونٍ مطلق، وفاقًا للأخفش تصريحًا، ولسيبويه إيماءً، لا لفعله ولا للمبتدأ ولا للمخالفة خلافًا لزاعمي ذلك"[٤٠].

وفي شرح التسهيل، وقف ابن مالك على آراء النحاة في هذه المسألة مناقشًا ومعقبًا، وكان مما وقف عليه ابن مالك في هذه المسألة بعد ردّه مذهب أهل الكوفة، ما ذهب إليه ابن خروف في هذه المسألة من أن الناصب للظرف هو المبتدأ نفسه، قال: "وذهب ابن خروف إلى أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه ..."[٤١].

واجتهد ابن مالك في توجه كلام ابن خروف بما يتوافق وما نص عليه سيبويه في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، إذ جاء في الكتاب: "وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها؛ فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها وعمل فيها ما قبلها،

---

(٣٧) الأندلسي: التذييل والتكميل، ٤: ٢٧.

(٣٨) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٤٨

(٣٩) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣٠٣ – ٣١٣

(٤٠) ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٤٩.

(٤١) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣١٣.

كما أن العِلم إذا قلت: أنت الرجل علمًا، عمل فيه ما قبله...فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره وصار بمنزلة المنون الذي يعمل فيما بعده، نحو العشرين، ونحو قوله: هو خيرٌ منك عملاً، فصار هو خلفك، وزيد خلفك بمنزلة ذلك"[٤٢].

وقد اجتهد ابن مالك في توجيه كلام سيبويه، وما يحتمله بما يتوافق ومذهب ابن خروف، فأورد عددًا من الأوجه التي يحتملها كلام سيبويه، ويمكن أن يحمل عليها رأي ابن خروف، ولم يكتف بذلك بل ناقش تلك الاحتمالات، معقبًا ومفندًا لبعضها بما يظهر له من أدلة عقلية.

ومن تلك الأوجه التي ذكر ابن مالك أن كلام سيبويه قد يحمل عليها، القول بأن عامل النصب للظرف هو المبتدأ نفسه، جاء في شرح التسهيل: "الوجه الثالث: ما ذهب إليه ابن خروف من أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه، واحتماله أظهر من الوجهين المتقدمين، وهو أيضًا مخالف لمراد سيبويه. وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى، ولو قصد ذلك سيبويه نصًا لم يعوَّل عليه، لأنه يبطل من سبعة أوجه، أحدها: أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين، مع عدم الدليل، فوجب اطراحه"[٤٣].

وإنك حين تقرأ هذه الاحتمالات وتوجيهاتها، ثم التعقيب عليها لتعجب من تلك القدرة العلمية والعقلية الاستقرائية الناقدة التي امتاز بها ابن مالك رحمه الله، وتعجب أيضًا من ذلك الأدب العلمي من هذا العالم مع أشياخه والتماسه الصواب لهم ومحاولته توجيه أقوالهم إليه، بما يتوافق وأصول هذا العلم.

---

(٤٢) سيبويه: الكتاب، ١: ٤٠٣

(٤٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣١٥

على أن هذا الأدب لم يمنع ابن مالك من البحث عن القول الأصوب في نظره، ولم يمنعه أيضًا من ردِّ الرأي الذي ظهر له الخطأ فيه، من غير نظر إلى صاحب ذلك القول، بل كان معتمدًا في ذلك على أدلة نحوية تعضد توجيهه، ولذا ردَّ رأي ابن خروف في هذه المسألة، معتمدًا على دليل مركب، بدأ بمخالفة ما ذهب إليه ابن خروف للمشهور من مذهب البصريين والكوفيين، وانتهى بأن لا دليل يدفعه إلى المخالفة وإلى القول بهذا الرأي.

- أفعال المقاربة

• عمل(عسى) إذا اتصل بها ضمير نصبٍ

عدَّ النحاة (عسى) من الأفعال الداخلة على الجملة الاسمية العاملة عمل (كان)، فترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها. واسمها قد يكون اسمًا ظاهرًا، وقد يكون ضميرًا؛ فإن كان ضميرًا فحق هذا الضمير أن يكون من ضمائر الرفع، نحو: عسيتُ وعسينا وعسيتَ وعسيتُم، كما يقال كنتُ وكنا وكنتم وكنتنَّ. هذا هو الأصل فيه، وهو الاستعمال الأشهر، وبه نزل القرآن.

إلا أن العرب وصلت بهذا الفعل ضمائر هي من ضمائر النصب، فاتصلت الياء والكاف والهاء، التي هي من ضمائر النصب أو الجر بهذا الفعل، فقيل: عساني، وعساك، وعساه، ووردت هذه الألفاظ بأشعار نقلت عن العرب، ما أشكل على النحاة فيها، فاجتهدوا في حل هذا الإشكال بالتوجيه لتلك الشواهد بما يتوافق والقاعدة النحوية(٤٤)، وفي ذلك مذاهب:

---

(٤٤) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣٩٦. وينظر: المرادي: الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل(ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٣ – ١٩٩٢) ٤٦٦

فمذهب سيبويه أن (عسى) في هذا الشواهد ليست على بابها، بل هي منزَّلة فيها منزلة (لعل)؛ فعملت عملها، فنصبت الاسم ورفعت الخبر، جاء في الكتاب: "وأما قولهم: عساك، فالكاف منصوبة، قال الراجز، وهو رؤبة: [الرجز]

يا أبتا علَّك أو عساكا

والدليل على أنها منصوبة: أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني)، قال عمران بن حطان: [الوافر]

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع"(٤٥).

هذا هو مذهب سيبويه فيها، والعلة في حمله (عسى) في هذه الشواهد على (لعل) وتنزيلها منزلتها أوضحها أبو علي الفارسي، فقال: "ووجهُ ذلك: أنَّ (عسى) لَّما كانت في المعنى بمنزلةِ (لعلَّ)، وقال: لعلَّ وعسى طمعٌ وإشفاقٌ، فتقاربا، أجرى (عسى) مجرى (لعلَّ)، إذ كانت غيرَ متصرِّفةٍ، كما أنَّ (لعلَّ) كذلك، فوافقتها في العمل، حيث أشبهتها في المعنى، والامتناع من التصرُّف"(٤٦).

ومذهب المبرد فيها أنها باقية على أصلها، وأن الضمير المتصل بها في محل نصب، قُدِّم على الفاعل المضمر، جاء في المقتضب: "فأما تقديره عندنا: أن المفعول

(٤٥) سيبويه: الكتاب، ٢: ٣٧٤. وينظر: الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، تحقيق سيف العريفي (رسالة دكتوراه/ كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٨) ٦٤٤

(٤٦) الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد، شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق محمود محمد الطناحي (ط١، مكتبة الخانجي/ مصر، ١٤٠٨ – ١٩٨٨) ٤٩٤.

مقدمٌ والفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخير أو الشر، وكذلك: عساني الحديث، ولكنه حُذف؛ لعلم المخاطب به"[٤٧].

والمذهب الثالث في هذه المسألة هو مذهب أبي الحسن الأخفش، إذ ذهب إلى أن (عسى) باقية على عملها وعلى أصلها، وضمير النصب المتصل بها ناب عن ضمير الرفع؛ فهو في محل رفع، ونيابة الضمائر عن بعضها ثابتة[٤٨].

وثمة مذهب رابع حكاه السيرافي عن سيبويه، وهو أن (عسى) إذا اتصلت بضمير نصب فهي حرف عامل عمل (لعل) كما ألحقت (لعل) بـ (عسى) في اقتران خبرها بـ (أن)[٤٩]. وحكى المرادي أن هذا هو رأي السيرافي نفسه، جاء في الجنى الداني: "ورابعها مذهب السيرافي: أن (عسى) في قولهم: عساك، وعساني، حرف عامل عمل (لعل)"[٥٠].

وتابع ابن مالك في هذه المسألة أبا الحسن الأخفش فيما ذهب إليه[٥١]، فرأى أن (عسى) في مثل هذه الشواهد باقية على ما كانت عليه في عملها، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وما جاء في الشواهد من اتصالها بضمير النصب محمول على نيابة الضمائر، فضمائر النصب في هذه الشواهد نابت عن ضمائر الرفع[٥٢].

---

(٤٧) المبرد: المقتضب، ٣: ٧٢.

(٤٨) ينظر: الرماني: شرح كتاب سيبويه، ٦٤٤ – ٦٤٥. وينظر: ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، ١: ٢٧٧، ٢: ٥١٣. وينظر: ابن مالك: شرح الكافية، ١: ٤٦٢.

(٤٩) ينظر: ابن مالك: شرح الشافية، ١: ٤٦٣. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٢٠١

(٥٠) المرادي: الجنى الداني، ٤٦٨.

(٥١) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية، ١: ٤٦٢

(٥٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ١: ٤٦٦

وحين اختار ابن مالك هذا المذهب فنّد المذاهب المخالفة له، وردّ عليها ما وجهت به شواهد هذه المسألة، وكان مما وقف عليه فيها قول أبي سعيد السيرافي، جاء في شرح التسهيل: "وقال السيرافي: وأما عساك وعساني، ففيه ثلاثة أقوال: أحدها وهو قول سيبويه، وهو: أن (عسى) حرف بمنزلة (لعل)، وذكر القولين الآخرين. وفي هذا القول أيضًا ضعف؛ لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل"(٥٣).

وبغض النظر عن صحة ما حكاه السيرافي من رأي لسيبويه في هذه المسألة، فإن ما ذهب إليه ابن مالك في هذه المسألة من متابعة لأبي الحسن الأخفش، أقرب إلى الصواب، لأن بقاء الفعل على أصله، والقول بنيابة الضمائر عن بعضها في هذا الباب أولى في نظري من القول بحرفية هذا الفعل، أو محاولة توجيه الجمل والتقدير فيها بما يتوافق مع الرأي.

وقد ضعَّف ابن مالك أن تكون (عسى) في هذه الشواهد حرفًا بمنزلة (لعل)، واعتمد في تضعيفه لهذا التوجيه على حاجة القائل إلى دليل في إشراك لفظ واحد بقسمين من أقسام الكلمة، ولا دليل من استقراء كلام العرب يدل على ذلك، فضعف بذلك هذا القول.

- إنَّ وأخواتها

• (إنْ) المخففة بين الإعمال والإهمال

تدخل (إنَّ) على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر، ولـ(إنّ) هذه أحكام؛ فمن أحكامها تخفيفها، ومتى ما خفِّفت فقدت اختصاصها بالجملة الاسمية، فدخلت عليها وعلى الجملة الفعلية؛ لذا كان مذهب بعض النحاة فيها الإهمال، وذلك أن الإعمال إنما يكون للمختص، أمّا الأحرف المشتركة فالأصل فيها ألا تعمل(٥٤).

---

(٥٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣٩٨

(٥٤) ينظر: الشنتمري: الأعلم، المخترع في إذاعة سرائر النحو، تحقيق: حسن هنداوي(ط١، كنوز أشبيليا/ الرياض، ١٤٢٧-٢٠٠٦) ١٢٦

وفي باب (إنْ) المخففة، ذهب سيبويه إلى إعمال (إنْ) المخففة، جاء في الكتاب: "وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لَمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرءون: ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: آية١١١]، يخففون وينصبون"(٥٥).

وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل، جاء في الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أنّ (إن) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل"(٥٦).

فالبصريون يرون أن (إنْ) المخففة إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت فيها عمل (إنَّ)، فنصبت الاسم ورفعت الخبر، وإذا جاء بعد المخففة لام فهي اللام الواقعة بعد المشددة، وتكون لازمة فيما تحتمل فيه النافية للتفريق بينهما.

وللكوفيين في ذلك توجيه آخر ذهبوا فيه إلى أن (إنْ) فيما سيق من شواهد ليست مؤكدة، بل نافية، وتكون اللام بعدها بمعنى (إلا)، والنصب بفعلٍ يفسره مذكور.

ورد بعض من ذهب إلى الإعمال من البصريين على الكوفيين توجيههم، وتقديرهم العامل، جاء في اللباب: "وَقَرَأَ بعض القرَّاء: ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾، بتخفِيف النُّون ونصب ﴿كُلًّا﴾، ولا يجوز أَن يكون بِمَعْنى (مَا) وَأَن ينصب ﴿كُلًّا﴾ بفعل مقدَّر لأَنَّك إنْ قدَّرته من جنس المذكُور بعدهَا فسد الْمَعْنى لأَنَّه يصير: ما يوفيَّ كلًّا أَعمالهم، وإنْ قدرته من غير جنسه لم يكن لتقدير القسم هنا موضع لأنَّ أحسن ما يقدَّر به: ما نُهمل كلًّا، على أنَّ ﴿لمَّا﴾ لا تكون بمعنى (إلا) في غير القسم"(٥٧).

---

(٥٥) سيبويه: الكتاب، ٢: ١٤٠

(٥٦) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ١٩٥

(٥٧) العكبري: أبو البقاء عبدالله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات(دار الفكر/ يروت، ١٤٢٢ – ٢٠٠١) ١: ٢٢١

وكان لابن مالك وقفة مع هذه المسألة، وضح فيها مذاهب النحاة، واختار فيها مذهب الإعمال الذي تابع فيه البصريين في اختيارهم، وردَّ رأي الكوفيين محتجًا عليهم بحاجتهم إلى الدليل في تحمليهم اللام معنى (إلا)، جاء في شرح التسهيل: "وأما قولهم: إنّ اللام بمعنى (إلا) فدعوى لا دليل عليها"(٥٨)، فلم ترد شواهد مسموعة من القرآن أو من كلام العرب تُحمل فيها اللام على معنى (إلا)، وهذا في نظره كافٍ لردِّ هذا القول واطراحه.

- الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

• ما يلحق بأفعال هذا الباب بـ (ظنَّ)

من الأفعال الداخلة على الجملة الاسمية ما عُرف عند متأخري النحاة بـ: باب ظنّ وأخواتها. وهي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين لها، نحو: ظننت زيدًا كريمًا. وقسم النحاة أفعال هذا الباب إلى قسمين، أحدهما: الأفعال قلبية، وهي الأفعال التي تتعلق معانيها بأعمال القلب، يقينًا أو رجحانًا، نحو: رأى، وعلم، وظن، وحَسِب. والثاني: أفعال التحويل، وهي: أفعال تدل على التحويل أو التصيير، نحو: صيَّر، واتخذ.

واختلف النحاة في أفعال هذا الباب، وفي عدِّها، فحصرها بعضهم، وتوسع الآخرون فيها فأدخلوا فيها ما وافقها في الدلالة، فعمل عملها.

وكان لابن مالك رحمه الله موقف في أفعال هذا الباب، فرد منها ما أدخل فيها مما لم يُسمع له شاهد، أو لم يعضده دليل، جاء في شرح التسهيل: "وألحق هشام الكوفي عرف، وأبصر. وألحق ابن درستويه: أصاب، وصادف، وغادر. ولا دليل على شيء من ذلك، فلا يلتفت إليه"(٥٩).

---

(٥٨) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٣٥

(٥٩) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٨٥

ولم يكتف ابن مالك في هذا الموضع بتضعيف قول هشام الكوفي، وابن درستويه، بل رد هذه الأقوال داعيًا إلى عدم الالتفات إليها؛ لافتقارها إلى دليل، ولا دليل من القرآن أو ممن يوثق بعربيته على دلالة هذه الأفعال وعملها.

وفي كتاب الارتشاف أثبت أبو حيان موقف ابن مالك من إدراج بعض النحاة أفعالاً في أفعال هذا الباب، جاعلاً السماع هو الحكم في ذلك، فردَّ ما أدخله فيها بعض النحاة مما لم يرد له شاهد، قال: "(أكان) قال ابن مالك: ألحق ابن أفلح بأصار (أكان) المنقول من (كان) بمعنى (صار)، ولا أعلمه مسموعًا انتهى"(٦٠).

واختلفت عبارة ابن مالك فيما نقله عنه أبو حيان عما صرحه به في شرح التسهيل، فاكتفى أبو حيان فيما نقل عنه بالتنبيه على عدم السماع. إضعافًا للرأي وإيحاءً برده. على أن عبارة ابن مالك فيما نصَّ عليه في شرح التسهيل بافتقار هذه الأقوال إلى دليل، من غير تحديد لنوع ذلك الدليل، وهذا أقوى في رد القول وتضعيفه. مما نقله عنه أبو حيان.

- الاستثناء

• الناصب للمستثنى بعد (إلا)

في شرح التسهيل عرض ابن مالك خلاف النحاة في ناصب الاسم الواقع بعد (إلا) في الاستثناء، فذكر أن للنحاة فيها آراء خمسة، أوردها وناقشها ورد على ما ظهر له من خطأ أو خلل فيها، بعد أن كان قد أوضح اختياره في المسألة، فقال: "ثم قلت: بها لا بما قبلها. مشيرًا إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ(إلا)، واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني"(٦١).

---

(٦٠) الأندلسي: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد (ط١، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤١٨ – ١٩٩٨) ٤: ٢١٠٦

(٦١) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٢٧١.

واجتهد ابن مالك في تقرير الحكم في هذه المسألة وأن اختياره موافق لما قرره سيبويه والمبرد والجرجاني مستعينًا بنصوص نقلت عن أولئك النحاة، وبشروح ونقول من جاء بعدهم من النحاة، بما يوضح حقيقة مذهبهم، ويقرره.

ثم بعد ذلك عرض آراء النحاة في ناصب المستثنى بـ(إلا)، فذكر أن للنحاة فيه مذاهب خمسة، عرضها مناقشًا ومفندًا، وكان مما وقف عليه في هذه المسألة قول الفراء ومن تابعه من الكوفيين، الذين يرون أن (إلا) في الاستثناء مركبة في أصلها من حرفين، الأول: (إنْ) المخففة من (إنَّ) الداخلة على الجملة الاسمية، والحرف الثاني الذي رُكبت منه (إلا) هو (لا)، وبناء على هذا فالناصب للمستثنى بـ(إلا) هو: (إنْ) المخففة المدغمة في (لا)[٦٢].

وقد نظر ابن مالك إلى هذا القول وإلى ادعاء الكوفيين التركيب في هذا الحرف، فلما لم يجد دليلاً يعضد هذا المذهب، ويؤيد هذا الادعاء، ردَّه معللاً ذلك بحاجة هذا الادعاء إلى دليل. جاء في شرح التسهيل: "الرابع قول الفراء، عزاه إليه السيرافي، وهو (إلّا) مركبة من (لا) و(إنْ) المخففة من (إنّ) وهو قول فاسد من أربعة أوجه: أحدها أنه مبنيّ على ادّعاء التركيب، ولا دليل عليه فلا يلتفت إليه"[٦٣].

- التمييز

• تقديم المُميز على عامله

الأصل أن يأتي التمييز بعد المميز، ولا يتقدم عليه؛ لأن به تفسيرًا للمميَّز وبيانًا له، فتقول: طاب زيدٌ نفسًا. فإن كان عامل التمييز فعلاً غير متصرف فقد حكى

---

(٦٢) ينظر: الفارسي: الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي (ط١، دار الكتب/ مصر، ١٤١٠ – ١٩٩٠) ٣: ١٥٠. وينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ٢٦١. وينظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٠٣.

(٦٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٢٧٩

الإجماع على منع جواز تقديمه على عامله. وإن كان متصرفًا فالخلاف في ذلك محفوظ[٦٤].

وكان ابن مالك قد وقف على مسألة تقدم التمييز على عامله، فذكر الخلاف فيها، وذكر أن رأي سيبويه منع تقدم التمييز على عامله في جميع أحواله، سواء أكان العامل متصرفًا أم غير متصرف. ثم ذكر رأي الكسائي في المسألة ومن تابعه من النحاة كالمازني والمبرد، مرجحًا ومختارًا له على مذهب سيبويه، قال: "ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلا متصرفا وفاقا للكسائي والمازني والمبرد، ويمتنع إن لم يكنه بإجماع، وقد يستباح في الضرورة"[٦٥].

وعلة مخالفة ابن مالك لسيبويه في هذه المسألة، ومتابعته لرأي الكسائي ومن نحا نحوه من علماء البصرة، إعمال لما جاءت به الشواهد الشعرية، المروية عن العرب، فقد ساق جملة من الشواهد التي تؤيد ما اختاره في هذه المسألة.

ولم يكتف ابن مالك بذلك بل اجتهد في الرد على من احتج لمذهب سيبويه من النحاة أو انتصر له، معتمدًا على أن القائلين بذلك المدافعين عن رأي سيبويه يعارضون ما وردت الشواهد بتأكيده بما لا دليل لهم عليه، فقال: "وانتُصر لسيبويه أن مميز هذا النوع فاعل في الأصل، وقد أوهن بجعله كبعض الفضلات فلو قدّم لازداد إلى وهنه وهنا فمنع ذلك لأنه إجحاف. قلت: وهذا الاحتجاج مردود بوجوه: أحدها أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه"[٦٦]. وابن مالك رحمه الله في هذه المسألة

---

(٦٤) ينظر: الزمخشري: محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم (ط١، مكتبة الهلال/ بيروت، ١٩٩٣) ٩٣. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٣٨٩. وينظر: ابن الحاجب: عثمان بن عمر، الكافية في النحو، تحقيق صالح عبدالعظيم الشاعر (ط١، مكتبة الآداب/ القاهرة، ٢٠١٠) ٢٥

(٦٥) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٣٨٩.

(٦٦) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٣٩٠

نظر إلى ذلك الدليل العقلي الذي حاول به بعض من انتصر لسيبويه توجيه رأيه فذكروا أن التمييز فيها هو فاعل في الأصل، وأنه ضعف بكونه فضلة، فلو تقدم لزاد وهنه. لكن هذا القول في نظر ابن مالك لا يقوى لمدافعة الروايات لحاجته إلى الدليل.

- نعم وبئس

• الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر

اختلف النحاة في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس، فالمشهور عن سيبويه المنع، وحامل سيبويه على المنع يكمن في أن التمييز في الأصل سيق لرفع الإبهام، والإبهام إذا ظهر الفاعل زال، فلا حاجة إلى الجمع بينهما(٦٧).

وخالف المبرد سيبويه فيما ذهب إليه، فأجاز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، جاء في المقتضب: "واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك: رجلاً، توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر (الرجل) أولاً. وإنما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهمًا، وإنما ذكرت الدرهم توكيدًا، ولو لم تذكره لم تحتج إليه"(٦٨). وتابع المبرد فيما ذهب إليه ابن السراج(٦٩)، وأبو علي الفارسي(٧٠)، والزمخشري(٧١).

---

(٦٧) ينظر: ابن الوراق: محمد بن عبدالله، علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش(ط١، مكتبة الرشد/ الرياض، ١٤٢٠- ١٩٩٩) ٢٩٣. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ١٥

(٦٨) المبرد: المقتضب، ٢: ١٥٠

(٦٩) ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ١١٧

(٧٠) ينظر: الفارسي: الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي(ط١، دار القلم/ دمشق، ١٤٠٧ – ١٩٨٧) ٢٣٥.

(٧١) ينظر: الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ٣٦٢

وثمة مذهب تفصيلي في هذه المسألة، يرى أن التمييز متى ما أفاد "معنًى لا يفيده الفاعل جاز نحو: "نعم الرجل رجلًا عالمًا" ومنه في الأثر: نعم المرءُ من رجل لم يطأ لنا فراشا، ولم يفتش لنا كنفا منذ أتانا"(٧٢).

وكان ابن مالك قد وقف على هذه المسألة وأورد فيها رأي سيبويه ومن خالفه من النحاة، واختار فيها مخالفة مذهب سيبويه، فذهب مذهب من رأي جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، لورود شواهد في غير باب نعم وبئس جاء فيه التمييز ولا إبهام، جاء في شرح التسهيل: "منع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل، وأجاز ذلك أبو العباس، وقوله في هذا هو الصحيح"(٧٣).

ثم أوضح ابن مالك العلة الدافعة له لرد مذهب سيبويه، الذي يمنع الجمع بين الفاعل والتمييز في هذا الباب، فقال: "وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه، كقولك: له من الدراهم عشرون درهمًا، ومثل ذلك جائز بلا خلاف؛ فكما حُكم بالجواز في مثل هذا وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام، فكذلك يفعل في: نعم الرجل رجلاً، ولا يمنع؛ لأن تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل"(٧٤).

وعلة ابن مالك في هذا الباب علة مركبة، اعتمد فيها على أكثر من دليل من أدلة النحو، بدأها بتقرير حكم نحوي لحالة نحوية جمع فيها بين التمييز، مع تقدم ما يدل عليه وعدم حاجة الكلام إلى رفع إيهام، ثم قاس عليها حكم الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس، بحكم المشابهة بين الحالتين، وردَّ على من ادعى

---

(٧٢) المرادي: الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان(ط١، دار الفكر العربي/ القاهرة، ١٤٢٨ – ٢٠٠٨) ٢: ٩١٧

(٧٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ١٥.

(٧٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١٥

أن الجمع بين التمييز والتوكيد الرافع لإبهام التمييز مخصص بحالة دون أخرى أن هذا ادعاء بدون دليل، فلا يلتفت إليه.

وإنك لتعجب من هذا التسلسل المنطقي لتعليل مثل هذه المسائل من ابن مالك، واجتهاده في النظر في الآراء النحوية وتتبع أدلتها أملاً في الوصول إلى القول الأظفر بالدليل من غير نظر إلى صاحب ذلك القول، وهذا ما أعطاه مكانة خاصة وميزه عن غيره من النحاة الذي تابعوا من قبلهم في آرائهم واجتهاداتهم.

- البدل

• الإبدال من المضمر

ووقف ابن مالك في التسهيل على هذه المسألة، فقال: "ويبدل المضمر من الظاهر، نحو: رأيت زيدًا إياه، والمضمر من المضمر، نحو: رأيتك إياك"(٧٥). وكان له فيها رأي يخالف فيه كثيرًا من النحاة، وضحه بقوله: "ولم أمثل بهذين المثالين إلا جريًا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضًا. الصحيح عندي أن نحو: رأيت زيدًا إياه، لم تستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلاً. وأما: رأيتك إياك، فقد تقدم في باب التوكيد أن البصريين يجعلونه بدلاً، وأن الكوفيين يجعلونه توكيدًا، وأن قول الكوفيين عندي أصح؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في: رأيتك إياك، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في: فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدًا، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل"(٧٦).

فقرر ابن مالك فيما سبق من كلامه مذهب النحاة في هذه المسألة، من إجازة إبدال المضمر من المظهر، وإبدال المضمر من المضمر، وساق أمثلتهم النحوية التي

---

(٧٥) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٣٣٢

(٧٦) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٣٣٣

رددوها، إلا أنه عاد ورد عليهم ما قرروه فيها، مبينًا مذهبه النحوي في المسألة، فنفى إبدال المضمر من المظهر؛ لافتقاره إلى دليل سماعي عن العرب، ولم يرد عن العرب ما يؤيده من نثر أو شعر. وعاد ووجه القول في المسألة الثانية، وهي إبدال المضمر من المضمر، فأخرجها من باب البدل إلى التوكيد، مختارًا بذلك مذهب الكوفيين على مذهب البصريين؛ حملاً لحالة النصب في هذه المسألة على ما قرره النحاة بالإجماع في حالة الرفع، لعدم الفرق بين هاتين الحالتين، ولا يفرق بينهما إلا بدليل.

- **عطف النسق**

- **دلالة (حتى) العاطفة**

تأتي (حتى) عاطفة، كما تكون (جارّة)، وقد وقف النحاة كثيرًا عند أحوال هذا الحرف والأحكام المتعلقة به، وكان لابن مالك وقفات مع هذا الحرف وأحواله، ومما وقف عليه في أحواله، أحكامه في العطف ودلالة الحرف فيه.

فقد ذكر ابن مالك أن (حتى) إن كانت عاطفة؛ فهي كـ (الواو) في دلالتها على اشتراك المتعاطفين دون ترتيب، خلافًا لم زعم ذلك، وهو الزمخشري[٧٧]، جاء في التسهيل: "(حتى) بالنسبة إلى الترتيب كـ (الواو)، فجائز كون المعطوف بها مصاحبًا، كقولك: قدم الحجاج حتى المشاة في ساعة كذا، وجائز كونه سابقا كقولك: قدموا حتى المشاة متقدمين. ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى مالا دليل عليه. وفي الحديث: "كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس"[٧٨] وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقْضِيَّات"[٧٩].

---

(٧٧) ينظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ٢: ١٠٠٢

(٧٨) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه. مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوي، صحيح مسلم، تح محمد فؤاد عبدالباقي(بيروت، دار إحياء التراث) ٤: ٢٠٤٥ (٢٦٥٥)

(٧٩) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٣٥٩. وينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٣: ١٢١١

هذه هي دلالة (حتى) العاطفة فيما قرره ابن مالك، دلالة لا تستلزم الترتيب، بل تقتضي التشريك من غير ترتيب، وهي موافقة في ذلك لدلالة حرف العطف (الواو). وهذه الدلالة هي ما يوافق ما ورد عن العرب ونقل عنهم في دلالة هذا الحرف، فيما قرره ابن مالك، والشاهد من الحديث النبوي على ذلك شاهد. وفي ادعاء غير هذه الدلالة لهذا الحرف ادعاء لا دليل عليه، وادعاء مخالف لما نقل عن العرب.

وقد وافق غير واحد من النحاة ابن مالك فيما قرره في هذه المسألة، كأبي حيان الذي قال في الارتشاف: "(حتى) لا تقتضي في العطف ترتيبًا فهي كـ (الواو)، ويجوز كون العطف بها مصاحبًا نحو: قدم الحجاج حتى المشاة في ساعة كذا، وسابقًا نحو: قدموا حتى المشاة متقدمين ومن ادعى أنها تقتضي الترتيب في الزمان، فقد ادعى ما لا دليل عليه".

ووافق الشاطبي ابن مالك في هذه المسألة رأيًا وتعليلاً، جاء في شرح الألفية: "وزعم بعض الناس أنها تقتضي الترتيب، فما بعدها مرتب على ما قبلها، فالأمير إنما زار بعد ما زار الناس، والمشاة إنما قدموا بعد قدوم الحاج، وكذلك سائر الأمثلة. وهذه دعوى لا دليل عليها، وفي الحديث ما يدل على خلافها"(٨٠).

وفي موافقة أبي حيان الأندلسي، وأبي إسحاق الشاطبي لابن مالك فيما ذهب إليه في هذه المسألة، واعتمادهما على ما استدل به، وما ساقه من اعتراض على من قال بغير مذهبه دليل على مكانة هذا العالم النحوي، وعلى صحة استدلاله في هذه المسألة، وهو دليل على أثر هذا العالم في النحاة الذي جاءوا بعده ونهلوا من علمه.

---

(٨٠) الشاطبي: شرح ألفية ابن مالك، ٥: ٩٧

• **(أم) العاطفة**

نص النحاة على أن (أمْ) تأتي لمعنيين، تكون في أحدهما متصلة وتفيد تسوية بين ما قبلها بما بعده، وتكون في الثاني منقطعة تفيد الإضراب، وكان سيبويه قد أشار في كتابه إلى (أمْ) المنقطعة، فقال: "هذا باب أم منقطعةً

وذلك قولك: أعمروٌ عندك أم عندك زيدٌ، فهذا ليس بمنزلة: أيهَّما عندك. ألا ترى أنك لو قلت: أيهما عندك عندك، لم يستقم إلاَّ على التكرير والتوكيد.

ويدلك على أن هذا الآخر منقطعٌ من الأول قول الرجل: إنِّها لإبلٌ ثم يقول: أم شاءٌ يا قوم. فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعةً، كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أنه حين قال: أعمروٌ عندك فقد ظنَّ أنَّه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه، وكذلك: إنها لإبلٌ أم شاءٌ، إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين"(٨١).

وفي أصول النحو أشار ابن السراج إلى دلالات هذا الحرف، فقال: "اعلم أن (أمْ) لا تكون إلا استفهامًا، وهي على وجهين: على معنى أيهما وأيّهم، وعلى أن تكون منقطعة من الأول"(٨٢).

وكذا كان لابن جني وقفة مع دلالة هذا الحرف، جاء في اللمع: "ومعنى (أم) الاستفهام، ولها فيه موضعان، أحدهما، أن تقع معادلة همزة الاستفهام، على معنى: أيّ. والآخر: منقطعة على معنى (بل)"(٨٣).

---

(٨١) سيبويه: الكتاب، ٣: ١٧٢

(٨٢) ابن السراج: محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي(ط٣، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤١٧- ١٩٩٦) ٢: ٢١٣.

(٨٣) ابن جني: أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس (دار الكتب الثقافية/ الكويت) ٩٤.

وكان لابن مالك وقفة مع هذا الحرف، أوضح فيها دلالته، وكان مما قال: "وإن ولي المنقطعة مفرد فهو معطوف بها على ما قبلها، كقول بعض العرب: إنها لإبل أم شاء، فأم هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما كان يكون بعد بل، فإنها بمعناها"(٨٤). ثم عرض رأيًا في معنى هذا الحرف نسبه إلى ابن جنى، واستدرك عليه توجيهه، جاء في التسهيل: "وزعم ابن جني أنها بمنزلة الهمزة وبل، وأن التقدير: بل أهي شاء. وهذا دعوى لا دليل عليها، ولا انقياد إليها. وقد قال بعض العرب: إن هناك إبلا أم شاءً، فنصب ما بعد (أم) حين نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقوٍ لعدم الإضمار قبل المرفوع"(٨٥).

وما نسبه ابن مالك إلى ابن جني قال به العكبري في اللباب، قال: "وقد تَأتي (أم) بمعنى (بل والهمزة) وذلك بعد الخبر والاستفهام فمن الخبر إنَها لإبل أم شاء وذلك أنه رأى شيئا من بعيد فظنهُ إبلا ثم بان خلاف ذلك فاستفهم بعد فرجع عن الأول ف (أم) جمعت الإضراب والاستفهام وتقول في الاستفهام هل زيد عندك أم عمرو في الدَّار فهما سؤالان والمتصّلة سؤال واحد"(٨٦).

- باب النداء

• حركة المندوب إذا حذفت الألف

أشار سيبويه في كتابه إلى عدد من أحكام الندبة، فذكر أن المندوب يسبق بـ (يا) أو بـ(وا)، وأن ألفًا يُفتح ما قبلها تلحق المندوب، فتقول حين تندبُ زيدًا: وازيداه.

---

(٨٤) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٣٦٢

(٨٥) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٣٦٢

(٨٦) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب،١: ٤٣٠.

فإن لم تلحق الألف المندوب بُني إن كان مفردًا علمًا على الضمّ، فتقول فيه: وازيدُ[٨٧].

هذا هو مذهب سيبويه، وتابعه عليه جماهير النحاة[٨٨]، الذين يرون أن المندوب إما أن يكون بالألف، وإما أن تحذف الألف منه، فإن كان بالألف فتح ما قبل الألف لمناسبتها، وإن كان بغير ألف في آخر يبنى على الضم إن كان مفردًا علمًا. جاء في المقتضب في باب الندبة: "وهو يجري في الكلام على ضربين: أما من أراد أن يفصلها من النداء، وألحق في آخرها ألفًا، وألحق الألف في الوقف هاءً لخفاء الألف؛ فتبيِّنها بالهاء كما تبين بها الحركة، فإن وصل حذفها. والوجه الآخر أن تجري مجرى النداء البتة، وعلامته (يا) أو (وا)"[٨٩].

وفي كتاب الأصول لابن السراج: "الندبة تكون بياء أو بواو، ولا بد من أحدهما، وتلحق الألف آخر الاسم المندوب إن شئت، وإن شئت ندبت بغير ألف، ... وإذا لم تُلحق الألف قلت: وازيدُ ويا بكرُ"[٩٠].

وللكوفيين في ذلك رأي آخر، هو جواز حذف الألف والاستغناء عنها بالفتحة في آخر الاسم المندوب[٩١]، وكان ابن مالك قد وقف في باب الندبة على مذهب

---

(٨٧) سيبويه: الكتاب، ٢: ٢٢٠

(٨٨) ينظر: المبرد: المقتضب، ٤: ٢٦٨. و ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٣٥٥. وينظر: ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، ١: ٤١٩. ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٣: ١٣٤٨، والأندلسي: ارتشاف الضرب، ٥: ٢١٧. وينظر: ابن هشام: عبدالله، شرح قطر الندى وبل الصدى(ط٧، المطبعة التجارية الكبرى/ مصر، ١٣٧٤ – ١٩٥٤) ٢٢٤. وينظر: ابن الناظم: محمد بن محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢٠ – ٢٠٠٠) ٤٢٠.

(٨٩) المبرد: المقتضب، ٤: ٢٦٨.

(٩٠) ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٣٥٥

(٩١) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٣: ١٣٤٨

الكوفيين، فقال: "ثم نبهت على أن الكوفيين يجيزون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة، فيقولون في ندبة زيد: وازيدَ"(٩٢).

ويظهر أن ما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة لا يتوافق ومنهج ابن مالك في تقرير القواعد النحوية، إذ حكم بأن هذا القول لا دليل عليه، جاء في شرح الكافية: "وليس لهم دليل على ذلك"(٩٣).

- إعراب الفعل

• فعل الأمر بين الإعراب والبناء

وقف سيبويه في حديثه عن مجاري أواخر الكلم في العربية على إعراب فعل الأمر، فذكر أنه مبني على السكون، جاء في الكتاب: "والوقف، قولهم: اضرب، في الأمر، لم يحركوها لأنه لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بُعد (كم) و(إذ) من المتمكنة. وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (افعل)"(٩٤).

هذا هو مذهب سيبويه في فعل الأمر، وهو أن الأصل فيه البناء على السكون لا الإعرب، ولذا سمّى العلامة بالوقف، ولم يسمها بالجزم.

ويكاد يجمع نحاة البصرة على مذهب سيبويه في بناء فعل الأمر، فهو المشهور عن الأخفش(٩٥)، والثابت عن المبرد، إذ جاء في المقتضب: "أما الأفعال التي تقع

(٩٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٣: ١٣٤٨

(٩٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٣: ١٣٤٨

(٩٤) سيبويه: الكتاب، ١: ١٧.

(٩٥) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٤: ٦٢

للأمر فلا تضارع المتمكن؛ لأنها لا تقع موقع المضارع، ولا ينعت بها؛ فلذلك سكن آخرها"[٩٦].

وثبت عن ابن السّراج في أصوله كذلك، إذ قال: " والمبني من الأفعال ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون، والسكون أصل كل مبني، وذلك نحو: اضرب واقتل ودحرج وانطلق"[٩٧]، وعن أبي علي الفارسي، وابن جني[٩٨] وغيرهم من نحاة البصرة.

وكان لابن مالك وقفة مع هذه المسألة في كتابه شرح التسهيل، أبان فيها مذاهب النحاة، نحاة البصرة والكوفة، بعد أن حدد موقفه فيها فبيَّن أنه متابع لسيبويه فيما ذهب إليه، وراح يؤيد ذلك المذهب بأدلة عقلية ونقليه، مضعِّفًا رأي من خالفه من الكوفيين ورادًّا عليهم مذهبهم ضمنًا[٩٩].

وقد أشار ابن مالك في نهاية حديثه عن هذه المسألة إلى أن للأخفش في مسألة إعراب فعل الأمر أو بنائه رأيٌ آخر يخالف فيه المشهور عنه، ويخالف فيه أصحاب مدرسة البصرة، قال: "والمشهور عن الأخفش موافقة سيبويه في الحكم على فعل الأمر بالبناء، وعنه أيضا قول آخر وهو: أن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر، وهو قول بما لا نظير له، من غير دليل عليه"[١٠٠].

---

(٩٦) المبرد: المقتضب، ٢: ٣

(٩٧) ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٥١

(٩٨) ينظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، ٢٠٠٦م) ٣: ٨٣

(٩٩) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٤: ٦٢.

(١٠٠) ابن مالك: شرح التسهيل، ٤: ٦٢

ولم يكتف ابن مالك بإيراد ما نقل عن الأخفش في هذه المسألة، بل عرض الرأي وناقشه كما ناقش غيره من الآراء، مبينًا خطأ هذا الرأي ومخالفته لقواعد النحاة وأدلتهم، فهو قول يجنح إلى الشذوذ ومخالفة النظائر في القواعد النحوية من غير دليل.

وبهذا النماذج وأمثالها تظهر ملامح من التميز العلمي عند ابن مالك، ويظهر إلى جانب ذلك أثر الافتقار إلى الدليل في الأحكام النحوية عنده، أثر تمثل في اعتماد ابن مالك على دليل الافتقار إلى الدليل في ترجيح أو تقرير الأحكام النحوية.

واعتماد ابن مالك على هذا الدليل – فيما سبق من مسائل – إما أن يكون اعتمادًا كليًا تمثلت في اعتماد هذا الدليل وحده دون غيره من أدلة النحو الأخرى في رد المذهب النحوي، ومن مسائل هذه الصورة: (مَن) للعاقل، الخبر الجامد لا يتحمل ضمير المبتدأ، (إنْ) المخففة بين الإعمال والإهمال، وغيرها من المسائل.

وإما أن يكون اعتماد جزئيًا تمثل في استعانة ابن مالك بهذا الدليل إلى جانب مجموعة أخرى من الأدلة النحوية، فردّ فيها مجتمعة بعض المسائل، ومن مسائل هذه الصورة: أصل لفظ الجلالة، تقديم التمييز على عامله، الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، (أم) العاطفة، وغيرها من المسائل.

الخاتمة

وبعد. فتلك نماذج من مسائل كان لابن مالك رحمه الله معها وقفات في مؤلفاته النحوية، عرض فيها جملة من أدلة الأحكام النحوية، واستعان في حكمه عليها بأدلة كان الافتقار إلى الدليل واحدًا منها.

وكان الغرض من عرض تلك النماذج والوقوف عليها بيان أثر الافتقار إلى الدليل في بناء القواعد النحوية وتنظيرها عند ابن مالك، أثر ظهرت ملامحه عند ابن

مالك في رد بعض الأقوال النحوية لحاجتها إلى الدليل، ولا دليل، وفي تضعيف بعض الأقوال الأخرى لعدم وجود دليل يؤيد قائليها.

هذا. وإن من أهم النتائج التي وصل إليها هذا البحث، ما يأتي:

١ - الافتقار إلى الدليل واحد من أدلة القواعد النحوية التي اعتمد عليها ابن مالك في تقرير أو ترجيح بعض المسائل الخلافية.

٢ - تمثل اعتماد ابن مالك على الافتقار إلى الدليل في تقرير المسائل النحوية وترجيحها في صورتين: الصورة الأولى ظهرت بالاعتماد الكلي على هذا الدليل في رد المسائل او الترجيح فيها. أما الصور الثانية فتمثلت في الاعتماد على هذا الدليل ضمن مجموعة من الدلة النحوية الأخرى.

٣ - السماع والقياس على الترتيب أدلة غالبة للأحكام النحوية عند ابن مالك، ومتى ما وجد واحد منهما كان المعتمد في بناء القاعدة النحوية.

٤ - لم يتابع ابن مالك في آرائه النحوية مدرسة بعينها أو عالمًا نحويًا بذاته، بل تتبع الدليل النحوي الذي ربما خالف بسببه المشهور عند النحاة.

٥ - أظهر البحث جانبًا ملامح الشخصية النحوية الناقدة عند ابن مالك، تمثلت في القدرة على عرض الأقوال النحوية في المسائل، ومناقشتها، ونقدها، وصولاً إلى الحكم الأوفر حظًا بالدليل النحوي.

٦ - كان لابن مالك أثر في كثير من كبار النحاة كأبي حيان الأندلسي وجلال الدين السيوطي، تمثل هذا الأثر متابعة أولئك النحاة لابن مالك في اعتماده على الافتقار إلى الدليل في ترجيح بعض المسائل او ردها.

والحمد لله أولاً وآخرًا.

المصادر والمراجع

[١] الأنباري: أبو البركات عبدالرحمن، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني (ط١، الجامعة السورية/ سوريا، ١٣٧٧ – ١٩٥٧)

[٢] الأندلسي: أبو حيان،

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد (ط١، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤١٨ – ١٩٩٨)
- البحر المحيط في التفسير، تحقيق عادل عبدالموجود وآخرون (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢٢ – ٢٠٠١)
- التذييل والتكميل، تحقيق حسن هنداوي(ط١، دار كنوز أشبيليا/ الرياض، ١٤٣٠ – ٢٠١٠)

[٣] ابن جني: أبو الفتح عثمان،

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، ٢٠٠٦م)
- اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس (دار الكتب الثقافية/ الكويت)

[٤] ابن الحاجب: عثمان بن عمر، الكافية في النحو، تحقيق صالح عبدالعظيم الشاعر (ط١، مكتبة الآداب/ القاهرة، ٢٠١٠).

[٥] الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، تحقيق سيف العريفي (رسالة دكتوراه/ كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٨).

[٦] الزجاجي: عبدالرحمن بن إسحاق، اشتقاق أسماء الله، تحقيق عبدالحسين المبارك (ط١ ، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤٠٦ – ١٩٨٦).

[٧] الزمخشري: محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم (ط١ ، مكتبة الهلال/ بيروت، ١٩٩٣)

[٨] وابن السراج: محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي(ط٣، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤١٧ - ١٩٩٦)

[٩] سيبويه: عمرو بن بحر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون (ط١ ، دار الجيل/ بيروت)

[١٠] ابن سيده: علي بن إسماعيل، المخصص(دار الكتاب الإسلامي/ القاهرة)

[١١] السيوطي: جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمود فجال (ط١ ، دار القلم/ دمشق، ١٤٠٩ – ١٩٨٩)

[١٢] الشاطبي: إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين(ط١ ، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٢٨ – ٢٠٠٧)

[١٣] ابن الشجري: علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي(ط٢ ، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤٣٥ – ٢٠١٤)

[١٤] الشنتمري: الأعلم، المخترع في إذاعة سرائر النحو، تحقيق: حسن هنداوي(ط١ ، كنوز أشبيليا/ الرياض، ١٤٢٧ -٢٠٠٦)

[١٥] الصيمري: عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق فنحي أحمد مصطفى (ط١ ، دار الفكر/ دمشق، ١٤٠٢ – ١٩٨٢)

[١٦] العكبري: أبو البقاء عبدالله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات(دار الفكر/ يروت، ١٤٢٢ – ٢٠٠١)

[١٧] الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد،

- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي (ط١، دار الكتب/ مصر، ١٤١٠ – ١٩٩٠)
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق محمود محمد الطناحي (ط١، مكتبة الخانجي/ مصر، ١٤٠٨ – ١٩٨٨).
- المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي(ط١، دار القلم/ دمشق، ١٤٠٧ – ١٩٨٧)

[١٨] الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار(ط٣، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ١٤٢٣ - ٢٠٠٢)

[١٩] ابن مالك: محمد بن عبدالله،

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات(دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ - ١٩٦٧)
- شرح التسهيل، تحقيق عبدالرحمن السيد وصاحبه (ط١، دار هجر للطباعة والنشر/ مصر، ١٤١٠ – ١٩٩٠)
- شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم هريدي(ط٣، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٣٤ - ٢٠١٣)

[٢٠] المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت/ عالم الكتب، ١٤٣١ - ٢٠١٠)

[٢١] المرادي: الحسن بن قاسم،

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان(ط١، دار الفكر العربي/ القاهرة، ١٤٢٨ – ٢٠٠٨)
- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل(ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٣ - ١٩٩٢)

[٢٢] مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوي، صحيح مسلم، تح محمد فؤاد عبدالباقي(بيروت، دار إحياء التراث)

[٢٣] ابن الناظم: محمد بن محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢٠ – ٢٠٠٠)

[٢٤] ابن هشام: عبدالله،

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك وصاحبه (ط١، دار الفكر/ دمشق، ١٩٨٥)
- شرح قطر الندى وبل الصدى(ط٧، المطبعة التجارية الكبرى/ مصر، ١٣٧٤ – ١٩٥٤)

[٢٥] ابن الوراق: محمد بن عبدالله، علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش(ط١، مكتبة الرشد/ الرياض، ١٤٢٠ - ١٩٩٩)

The impact of the lack of evidence on making grammatical Judgements; the case of Ibm malek

Dr. saad Abdullah al Mahmood
Assistant Professor of Arabic Grammar – Az zulfi college of Eduation –
Majmaah University

Abstract. The lack of evidence is considered in itself an evidence of grammaticality, and although it is not a predominant grammatical evidence, This has had a remarkable effect in weakening some grammatical views or refuting them altogether. Accordingly, this research examines the effect of this evidence in the field of grammatical study by following its manifestations in the work of a prominent grammarian whose theoretical and practical contributions to Arabic Grammar are still felt, namely Ibn Malik. The research pays specific attention to the impact of the lack of evidence in the work of Ibn Malik and in his discussion of the works of other grammarians.